

لجنة الشراء المركزية  
قرار رقم (٤٥٤ / ٢٠١٩)

أولاً : اجتمعت لجنة الشراء المركزية في دائرة المشتريات الحكومية المشكّلة بموجب أحكام المادة رقم (٧٣/أ) من نظام المشتريات الحكومية رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٩م بتاريخ ٢٩/١٠/٢٠١٩م وقامت بفتح مظاروف عرض المناقصن الوارد لدعوة الاستدراج رقم (٢٠١٩/٢٥٨) والمبين اسمه في محضر فتح العرض الوحيد للاستدراج الخاص بشراء خدمات استئجار سيارات صالون عمومي للوزارات والدوائر الحكومية لمحافظة اربد ومحافظات الشمال.

ثانياً: اجتمعت لجنة الشراء المركزية بتاريخ ١٢/١١/٢٠١٩م و ١٨/١١/٢٠١٩م و ١٧/١٢/٢٠١٩م و ٢٣/١٢/٢٠١٩م وبعد الإطلاع على التقارير الفنية المقدمة من اللجنة الفنية الدارسة لعرض الاستدراج رقم (٢٠١٩/٢٥٨) ، قررت اللجنة إستناداً لأحكام المادة رقم (١٨/أ،ب) من نظام اللوازم رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٣م الإحالة بقيمة إجمالية تقديرية مقدارها (٧٠٠٠٠) فقط سبعون الف دينار وكما يلي:-

١. شراء الخدمات المبينة تفصيلاً في الجدول المرفق رقم (١) والمكون من (١) صفحة واحدة من المتعهد مكتب تكسي لارينا بقيمة إجمالية تقديرية مقدارها (٧٠٠٠٠) فقط سبعون الف دينار.

٢. جرت الإحالة على أساس المتقدم الوحيد والمطابق.

٣. الأسعار بالدينار الأردني شاملة الضريبة العامة على المبيعات وكافة الرسوم والضرائب الأخرى وأية عوائد حكومية أو غير حكومية.

٤. يلتزم المتعهد بتقديم كفالة حسن تنفيذ بنسبة (١٠%) من القيمة الإجمالية التقديرية للخدمات المحاله عليه، وتقدم باسم مدير عام دائرة المشتريات الحكومية بالإضافة لوظيفة ودفع رسوم الطوابع قبل تبلغ قرار الإحالة وتوقيع أمر الشراء (الاتفاقية).

٥. تحسب الأجرة على النحو التالي :-

أ- الأجرة اليومية للسيارة الواحدة على إعتبار أن اليوم (٨) ساعات عمل.

ب- في حالة إستخدام السيارة أكثر أو أقل من ثمان ساعات عمل، تدفع الأجر على أساس الساعة.

ج- لا تحسب أية أجرة لقاء ساعات الإنتظار أو المبيت عند انتقالها من محافظة إلى محافظة أو من منطقة إلى منطقة.

٦. يلتزم المتعهد بتأمين حاجة الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية والسلطات والهيئات وأية دوائر أخرى قد تستحدث، ولأية طلبات حكومية من سيارات الركوب (تكسي عمومي) لإستخدامها في أعمالها الرسمية داخل حدود المملكة الأردنية الهاشمية على أن يكون الطلب خطي وموقع من الشخص المفوض حسب الأصول بحد أدنى (١٢ ساعة) .

٧. يجب أن تكون السيارات التي يقدمها المتعهد من النوع المناسب وأن لا يكون قد مضى أكثر من (٥) خمس سنوات على صنعها عند بدء العمل بالاتفاقية (العقد) ويحق للدائرة ذات العلاقة أن ترفض أية سيارة لا تتفق وهذا الوصف.

٨. على المتعهد أن يقدم شهادة من دائرة السير/ الترخيص بملكية ست سيارات ركاب عمومي على الأقل .

٩. للجهة المستفيدة أن تحدد عدد السيارات المطلوبة والغاية من إستعمالها بموجب نماذج خاصة تعدها الدائرة لهذه الغاية.

١٠. لا يجوز للمتعهد نقل التزامه لتنفيذ هذه الاتفاقية (العقد) أو التنازل عنه إلا بقرار من لجنة العطاءات المركزية.

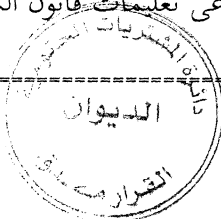
١١. تقوم الدائرة المستفيدة بتزويد دائرة المشتريات الحكومية بتقارير عن مدى تقييد المتعهد بتنفيذ التزاماته التعاقدية من حيث المواصفات والشروط الواردة بقرار الإحالة .

١٢. المتعهد وحده المسؤول عن أي عطل أو ضرر أو خسارة تلحق به أو بالسيارات نتيجة إستخدامها للأعمال الرسمية الحكومية .

١٣. المتعهد وحده المسؤول عن دفع جميع التكاليف والمصاريف وأجور السواقين المترتبة على تنفيذ بنود الاتفاقية (العقد) .

١٤. المتعهد مسؤول مسؤولية مطلقة عن تصرفات مندوبيه ضمن أخلاقيات الوظيفة ، ويراعى تعليمات قانون السير المعمول به.

السير  
٧٩



٣/١  
إمالة زهران (٢٠١٩/٢٥٨)

لجنة الشراء المركزية  
قرار رقم (٢٠١٩/٤٠٥)

١٥. إذا طلب من المتعهد تقديم عدد محدد من السيارات وعجز عن تقديم العدد المطلوب في الوقت المحدد أو تأخر في تأمين الطلب فيحق للجهة المستفيدة ذات العلاقة أن تستأجر أو يسمح باستئجار العدد المطلوب من السيارات من أي مكتب آخر بالأجور الرائجة وتحميل المتعهد أي فروق في الأجور التي تزيد عن الأسعار المتفق عليها، ويحق للجهة المستفيدة استيفاء فرق الأجور من أي استحقاق خاص بالمتعهد أو من التأمين المقدم منه أو بموجب قانون تحصيل الأموال الأميرية .
١٦. إذا تكررت مخالفة المتعهد المذكورة في البند السابق رقم (١٥) أو أخل بأي شرط من شروط الإتفاقية (العقد) فللجنة الشراء المركزية الحق بفسخ الإتفاقية (العقد) ومصادرة التأمين المقدم منه وتحملة كل ما يلحق بالخزينة العامة من أي عطل أو ضرر، أو إتخاذ أي إجراء تراه مناسباً بحق المتعهد ، وعلى الجهة المستفيدة إبلاغ لجنة الشراء المركزية بدائرة المشتريات الحكومية عن أية مخالفات يرتكبها المتعهد من جراء تنفيذ هذه الإتفاقية (العقد) .
١٧. لجنة الشراء المركزية بدائرة المشتريات الحكومية هي الجهة المسؤولة عن البت في أي خلاف قد ينشأ من جراء تنفيذ هذه الإتفاقية (العقد).
١٨. يلتزم المتعهد بنقل الموظفين والوفود الرسمية والضيوف بسياراته من منطقة الإنطلاق أو من المنطقة التي تحددها الدائرة المعنية إلى أي مكان داخل المملكة الأردنية الهاشمية وبنفس الأجور الواردة بقرار الإحالة.
١٩. المتعهد مسؤول مسؤولية مطلقة عن تصرفات مندوبيه ضمن أخلاقيات الوظيفة .
٢٠. في حال طلب سيارات اضافيه عن العدد المقرر بالطلب الخطي ، يلتزم المتعهد بتوفير سيارات اضافيه بنسبة (٢٥%) من عدد السيارات المطلوبه وبحد أقصى ساعه من الطلب الخطي .
٢١. في حال تعطل السيارة اثناء العمل الرسمي يلتزم المتعهد تأمين سياره بديله وبدون اي تكلفه اضافيه وبنفس الشروط والمواصفات الوارده في قرار الاحاله .
٢٢. تدوين رقم العداد على الفاتوره عند الانطلاق وعند الوصول .
٢٣. تلتزم دائرة الاحصاءات العامة بما جاء بكتاب عطوفة مدير عام دائرة الاحصاءات العامة رقم (١٢٣٨/٣/٥/٣) تاريخ ٢٠١٨/٣/١٤ الذي التزم به بتوفير ما نسبته (٢٥%) من كلفة استخدام السيارات العمومي مقارنة بالعام الماضي على ان يتم رفع هذه النسبة تدريجياً وقيام الدائرة بصرف مبلغ (١٥) خمسة عشر ديناراً لموظفي دائرة الاحصاءات العامة العاملين في الميدان مقابل استخدام سياراتهم الخاصة لمدة (٨) ساعات يومياً وعلى ان لا يزيد هذا البدل على (١٥) دينار لليوم الواحد.
٢٤. تلتزم دائرة الاحصاءات العامة بتفعيل مضمون كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (١٠١٤٣/٦/١٠/٥٦) تاريخ ٢٠١٣/٤/١٨ المتضمن الموافقة على صرف مبلغ (١٥) خمسة عشر ديناراً لموظفي دائرة الاحصاءات العامة العاملين في الميدان مقابل استخدام سياراتهم الخاصة لمدة (٨) ساعات يومياً وعلى ان لا يزيد هذا البدل على (١٥) دينار لليوم الواحد وفقاً لاسس يتم اعدادها بالتعاون والتنسيق بين دائرة الاحصاءات العامة ووزارة المالية.
٢٥. تلتزم دائرة الاحصاءات العامة بتزويد دائرة المشتريات الحكومية بالمبالغ التي تم صرفها للمتعهد مكتب تكسي لارينا جراء استئجار السيارات والمبالغ التي تم صرفها للموظفين جراء استخدامهم لسياراتهم الشخصية.
٢٦. الجهة المستفيدة من العطاء هي دائرة الاحصاءات العامة.
٢٧. يجوز للوزارات والدوائر الحكومية الاستفادة من العطاء وبنفس الشروط والمواصفات والاسعار بموجب طلب خطي من الوزارة/ الدائرة وبقرار من لجنة الشراء المركزية.
٢٨. تقوم الجهة المستفيدة بتزويد دائرة المشتريات الحكومية بتقارير عن مدى تقييد المتعهد بتنفيذ التزاماته التعاقدية من حيث المواصفات والشروط والاسعار الوارده بقرار الاحاله.



اسامة زهران (٢٠١٩/٢٥٨)

٣/١٢

لجنة الشراء المركزية  
قرار رقم (٤٥٤/٢٠١٩)

٢٩. تلتزم دائرة الاحصاءات العامة وأي جهة حكومية اخرى مستفيدة من العطاء بتزويد دائرة المشتريات الحكومية بقيمة السحوبات الفعلية.

٣٠. مدة الإتفاقية سنة ميلادية تبدأ من تاريخ توقيع المتعهد أمر الشراء (الاتفاقية) وذلك بعد تبلغ المتعهد القرار ، قابلة للتمديد لمدة ثلاثة شهور بنفس الشروط والمواصفات والأسعار بقرار من لجنة الشراء المركزية.

٣١. تصرف الأجور من المخصصات المرصودة لهذه الغاية في موازنات الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة .

٣٢. يعتبر قرار الإحالة نافذ المفعول اعتبارا من تاريخ تبلغ المتعهد القرار بتوقيعه على أمر الشراء وهو التاريخ الذي يتم فيه دفع رسوم الطابع ورسوم التعهد العدلي كما يعتبر هذا التاريخ بدء سريان فترة التوريد الا اذا ورد خلاف ذلك في القرار.

قرار صدر بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠١٩م.

رئيس اللجنة

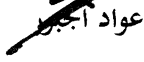
الاستاذ الدكتور

نزار محمود مهيدات



عضو/وزارة المالية

عواد اجبر



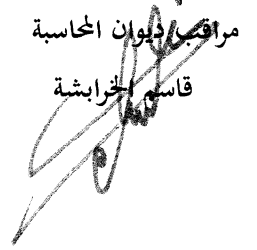
عضو/ وزارة الصناعة والتجارة والتموين

لؤي عبد الرحيم الطرايشة



مراقب ديوان المحاسبة

قاسم الخرايشة



مصدق

وزير المالية

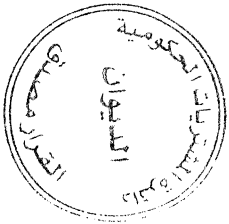
د. محمد محمود العسوس






الجدول المرفق بالقرار رقم (٢٠١٩/٤٥٤) والمحال على المتعهد مكتب تكسي لارينا

سبب الإحالة	السعر الإفرادي كتابة		البيان	
	دينار	فلس		
المتقدم الوحيد المطابق	خدمات استئجار سيارات صالون عمومي للوزارات والدوائر الحكومية لمحافظة اربد ومحافظات الشمال:-			
	خمسة دنانير وخمسمائة فلس	٥	٥٠٠	أولاً: تقديم الخدمة داخل محافظة اربد كالتالي : أ- أجره الساعة الواحدة.
	اربعة واربعون ديناراً	٤٤	٠٠٠	ب- الأجره اليومية على أساس أن اليوم (٨) ساعات عمل.
	سنة دنانير	٦	٠٠٠	ثانياً: تقديم الخدمة من محافظة اربد لخارج اربد ولأي منطقه داخل المملكه أ- أجره الساعة الواحدة.
	ثمانية واربعون ديناراً	٤٨	٠٠٠	ب- الأجره اليومية على أساس أن اليوم (٨) ساعات عمل
			القيمة الإجمالية التقديرية : (٧٠٠٠٠) فقط سبعون الف دينار.	



Handwritten signatures and stamps at the bottom of the page, including a large signature and several smaller ones.